

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

م.الإحصائي أشواق عوده جبار
جامعة البصرة
كلية التربية للبنات

أ. د. زهرة حسن عباس التميمي
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الإحصاء

ملخص البحث :

لقد تصدت الدراسة لظاهرة البطالة في العراق من خلال التركيز على ما تنطوي عليها السياسات الحكومية والاقتصادية المنتهجة وتحديد الآليات المتبعة ضمن البرامج التنموية . وبافتراض التنمية الاقتصادية عملية تراكم مادية فقد تمت دراستها من زاوية ما توفره من فرص عمل حقيقية وبذلك فإن أسهام هذه الورقة تم من خلال اختبار العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وبين معدل البطالة في الأمدين القصير والطويل وذلك عبر طرائق القياس الاقتصادي لتحليل السلاسل الزمنية باستعمال تناظر التكامل ونموذج تصحيح الخطأ وبعد أثبات وجود تكامل متزامن . واقتران كل ذلك ببناء نموذج قياسي لمعدل البطالة ، وتم من خلاله دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من التخفيف عن حجم البطالة في الامدين القصير والطويل وفي ظل أهداف التنمية الاقتصادية المحددة مسبقاً وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكتلة النقدية ومعدل التضخم ومعدل السكان النشيطين وذلك ما ينسجم مع توافر المعلومات ولسلسلة زمنية 1990-2010 . كما تم استخدام التقنية VECM في دراسة النموذج القياسي وقد توصلت الدراسة إلى نتائج يمكن اعتبارها صحيحة بالنظر إلى الاختبارات الاحصائية وما توصلت إليه تقنية التحليل الحركي والتي لا تهمل فرضية استقرار السلاسل الزمنية والتي تعد جوهرًا مهمًا في الدراسات القياسية .

المقدمة:

مشكلة البطالة تكمن في التباين الايجابي الكبير الموجود بين النمو السنوي لقوة العمل وبين نمو الطلب على العمالة سنوياً فمعدل نمو قوة العمل مرتفعة بسبب القاعدة الشبابية للهيم السكاني مع دخول النساء إلى سوق العمل في حين أن الطلب على العمل متواضع بسبب ضعف الاستثمارات . والبطالة ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الكلي ، ولم تعرف بالمعنى والمفهوم المتعارف عليه إلا بعد بداية الثلاثينات مع ظهور الاختلال الواضح والدائم في سوق العمل بين عرض العمل والطلب عليه مما دفع تعطيل النشاط الاقتصادي .والبطالة حقيقة متعددة الأشكال ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأفراد حيث أن فقدان العمل بالنسبة لأغلب الأفراد يعني تدني مستوى الحياة بشكل عام. وارتباط ذلك بالاستقرار والتماسك الاجتماعي والاقتصادي وتعد البطالة البيئة الملائمة لنمو الإرهاب . فمشاكلات العنف وفقدان التنمية والبطالة مترابطة بشكل وثيق . "فان الله خلق الأيدي لتعمل ، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمس في المعصية أعمالاً، فاشغلها في الطاعة قبل ان تشغلك بالمعصية"¹ . فالبطالة تغذي دورة النزاع وبالتالي تزيد عرقلة إعادة الأعمار والاستثمار وخلق فرص للعمل . ان الاقتصاد العراقي عانى من مضاعفات البطالة وسلبياتها بسبب الظروف الاستثنائية التي ولدت مزيداً من الفوضى الاقتصادية إذ ان سوق العمل في العراق غاية في عدم الاستقرار بموجب البيانات الواردة من مختلف المصادر .

ويعد البحث في موضوع البطالة أمراً صعباً ، ومكمن الصعوبة أمران أولهما ينبع من الاختلاف الكبير في التأسيس النظري وفي أسلوب المعالجة بين المدارس الفكرية المختلفة إذ ان رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد لها ان تقوم على نظرية محددة . فقد جرى تحليل ظاهرة البطالة من قبل المدارس الفكرية بدءاً من المدرسة الكلاسيكية والماركسية ، والكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكينزية والمدرسة النقدية .فقد انصب تحليل المدرسة الكلاسيكية على المدى البعيد وفي إطار التوازن الاقتصادي العام . في حين انطلق الفكر الكلاسيكي الجديد من نظرية المنفعة الحدية والندرة النسبية وفي إطار التشغيل الكامل . وبرز الفكر الكينزي كأول فكر متخصص في تحليل البطالة ، وأكد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما أكد أنصار مدرسة اقتصادات جانب العرض إلى ان أزمة البطالة والركود ناجمة عن نقص قوى العرض . في حين ان مدرسة التوقعات الرشيدة تقوم على أساس استخدام الأفراد للمعلومات المتوفرة ، فضلاً عن أن جميع المتغيرات الاقتصادية ، من أسعار

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

وأسواق العمل وأجور تكون مرنة وتتكيف بسرعة طبقاً لحالة العرض والطلب أما الأمر الآخر فهو الفقر الإحصائي الشديد. فعدم توافر الإحصاءات وتضاربها هو احد الجوانب المهمة في مشكلة البطالة. وأن أساليب تحليل موضوع البطالة فهي الأخرى مختلفة منها المعالجة الإحصائية البحتة والى جانبها المعالجة الاقتصادية بشقيها اللفظي أو الكمي ، وهناك المعالجات الديمغرافية ويمكن معالجة البطالة أنيا بموجب الاتجاه الاجتماعي وما إلى ذلك من الأساليب المختلفة .

في هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الإحصائي كمدخل و نتبعه بالمعالجات الاقتصادية القياسية . وحيث ان البحث يعتمد على السلاسل الزمنية المتاحة حول الظاهرة لذا فان الهدف من المنهج الإحصائي يندرج في دراسة اتجاه البطالة على المستوى الكلي وللمدة المدروسة (1990-2010) من اجل تحديد الاتجاه العام واهم مركبات السلسلة الزمنية كي تسهل معرفة سلوكها وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها لإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والإسقاطات والمعالجات الضرورية . وهذا يتطلب تحديد الاتجاه العام الذي تسلكه السلسلة والتقلبات في الاتجاه والتي تمثل الدورات مع التأكيد على تحديد عشوائية أو سكون السلسلة.

أما التحليل الاقتصادي القياسي فيسعى إلى تحديد أهم المتغيرات الخارجية (التوضيحية) وكما تؤكد النظريات الاقتصادية وواقع الحال . وفي هذا الصدد نعتد على اتجاهين احدهما يدرس العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة والتشغيل أما الاتجاه الآخر فيكرس لدراسة نموذج يشمل المتغيرات الأساسية المفسرة لظاهرة البطالة على وفق النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة في الأقطار المناظرة .

مشكلة البحث:

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجه العراق لما له خصوصية بسبب الفوائض المالية الكبيرة من عائدات النفط والمرافقة لمعدلات البطالة . التناقضات الاقتصادية في العراق والمتمثلة بارتفاع القدرة الشرائية إلى جانب أعداد البطالة المرتفعة تعد تناقضا سافرا . فبالرغم من تحسن الوضعية المالية المتولدة من عائدات النفط والتي سمحت للاقتصاد العراقي بزيادة الإنفاق العام بهدف تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فلم تحصل أي تحسينات على الاستثمار الخاص واستمرت معدلات البطالة بالتزايد . إذ ان تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات العرض والطلب العشوائية منذ الثمانينات عبر الحروب والعقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار والفساد والإرهاب قد تسبب بقصور في السياسات الاقتصادية المتبعة في الأمدن القصير والطويل بالتحكم بالبطالة .

هدف البحث :

أما الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه هو البحث في الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي ومن خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:-

- 1- ما طبيعة تطورات البطالة في العراق ؟.
- 2- ما تأثير الصدمات العشوائية على البطالة ؟.
- 3- ما نوع العلاقة بين الناتج والبطالة ؟.
- 4- ما العوامل المؤثرة في البطالة ؟.

العينة :

بسبب الفقر الإحصائي الشديد، فان الإحصاءات الرسمية الوطنية وكذلك الإحصاءات الدولية لا تمثل واقع البطالة. فبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد تتضارب مع منظمة العمل العربية وهي بدورها لا تتفق مع تقرير التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي. كما أن المعطيات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء في العراق تتميز بعدم التجانس وتنقصها الدقة وهي اقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد بعض الفئات منها:

- 1- العمال المحبطين (discouraged worker).
- 2- الذين يعملون مدة اقل من وقت العمل الكامل. (part- time) بغير إرادتهم.

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

- 3- العمال الذين يتعطلون موسمياً ولكنهم خلال فترة إعداد المسح كانوا يعملون .
 - 4- العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية وغالباً يعملون لحسابهم الخاص .
- كما ان المتاح منها لا يسمح بالمقارنة . فضلا عن ان تقديرها عشوائياً ولا يخضع لأسس علمية.

أساليب تحليل البطالة :

المعالجة الإحصائية : إن التحليل الإحصائي يمثل وصفاً أولياً لخصائص الظاهرة المعنية (البطالة) والوصف الأولي يتعلق بتحديد الاتجاه العام إلى جانب التغيرات الدورية وبدرجة ثبات الاتجاه العام . والتي من خلالها يقاس التطور على المدى الطويل، فضلاً عن ترجمة الديناميكية للمدى القصير عبر تحليل واختبار السكون لبواقي علاقة الاتجاه العام، اعتماداً على بيانات السلسلة الزمنية المتاحة من دون أي فرضيات اقتصادية مسبقة .

وحيث أن بيانات الظاهرة متوافرة سنوياً ، لذا فإن التحليل الإحصائي يدرس ديناميكية السلسلة في المدى القصير والطويل وذلك عبر تمثيل أولي ، والذي يتعلق بدراسة ثبات الاتجاه العام الذي يعكس خصائص السلسلة في المدى الطويل ، إلى جانب دراسة درجة استقرار البواقي للسلسلة والتي تعكس الديناميكية للمتغير في المدى القصير والذي بدوره يمثل البطالة الدورية . ودراسة السلسلة الزمنية تتطلب افتراض الاستقرار التوازني للسلسلة المدروسة . وتحليلنا الإحصائي يعتمد على مسلمة عدم ثبات الاتجاه العام للبطالة عبر التطور الزمني حيث ان وجود البطالة الطبيعية في الاقتصاد مسلمة اقتصادية . ولأجل ذلك نتبع الفقرات التالية :

التغير في معدل البطالة بدلالة الزمن للسنوات 1990-2010 :

توضح بيانات الجدول -1- ان التغير في معدل البطالة لسنوات الدراسة متجهاً نحو الانخفاض ، أي أن الاتجاه العام متناقص ، وهذا دليل على أن البطالة الهيكلية متناقصة في حين هناك تقلبات تعكس البطالة الدورية .

الجدول -1.

تطور معدل البطالة في العراق 1990-2010

السنوات	% للمعدل البطالة	Log u	$\Delta \text{Log u}$	ε
1990	5.5	1.704748	—	—
1991	6.5	1.871802	0.167054	—
1992	7.5	2.014903	0.143101	-0.061998
1993	8.5	2.140066	0.125163	-0.060111
1994	10.5	2.351375	0.211309	0.045515
1995	12.9	2.557227	0.205852	0.053582
1996	13.9	2.631889	0.074662	-0.058842
1997	15.4	2.734368	0.102479	-0.005064
1998	17.4	2.856470	0.122103	0.031422
1999	20.2	3.005683	0.149212	0.075863
2000	22.4	3.109061	0.103378	0.046931
2001	24.6	3.202746	0.093685	0.058315
2002	26.7	3.284664	0.081917	0.065555
2003	28.1	3.335770	0.051106	0.053871
2004	26.8	3.288402	-0.047368	-0.024385
2005	17.9	2.884801	-0.403601	-0.356530
2006	17.5	2.862201	-0.022600	0.063310
2007	15.2	2.721295	-0.140905	-0.058344
2008	15.0	2.708050	-0.013245	0.094540
2009	14.0	2.639057	-0.068993	0.049941
2010	12.0	2.484907	-0.154151	-0.013572

U: معدل البطالة %

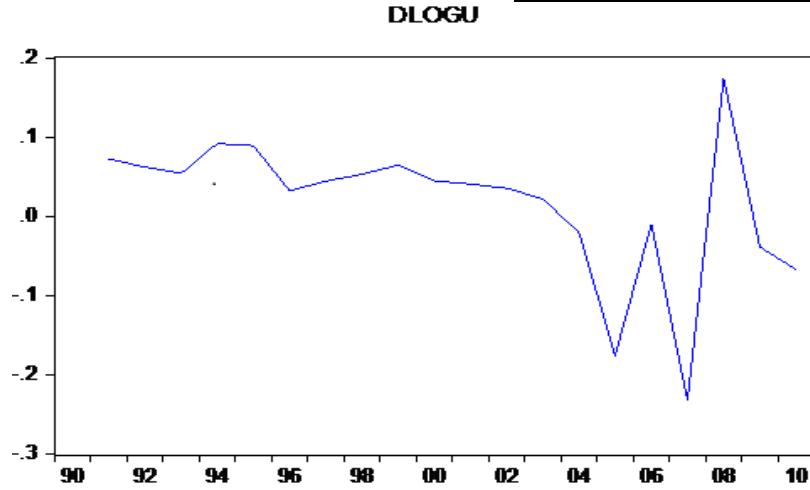
المصدر : U : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة .
الأعمدة المتبقية : نتائج البرنامج الجاهز (Eviews7)

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

المتغير $(\Delta \text{Log}(u) = \text{DLOGU})$: يمثل الفرق الأول للوغاريتم البطالة. وهو يتضمن تقلبات عشوائية واتجاه عام. فالاتجاه العام متناقص تتخلله تقلبات تعكس البطالة الدورية. وكما يتأكد ذلك من الشكل -1-

الشكل -1-

التطور الزمني للتغير في لوغاريتم معدل البطالة



المصدر: نتائج البرنامج الجاهز Eviews7 بالاعتماد على بيانات الجدول - 1 -

ولدراسة التغيرات الدورية للبطالة والمتمثلة بانحراف التطور الفعلي للبطالة عن الاتجاه العام، يقتضي حساب بواقي⁽¹⁾ علاقة انحدار التغير في معدل البطالة $(\Delta \text{Log } u)$ كمتغير معتمد بدلالة الزمن كمتغير مستقل وعلى وفق الآتي :

$$\Delta \text{logu} = \beta_0 + \beta_1 t + \text{error} \quad \dots\dots(1)$$

وقد أنجز التقدير باعتماد البرنامج الجاهز Eviews 7

$$\Delta \text{logu} = 0.234768 - 0.018644 t$$

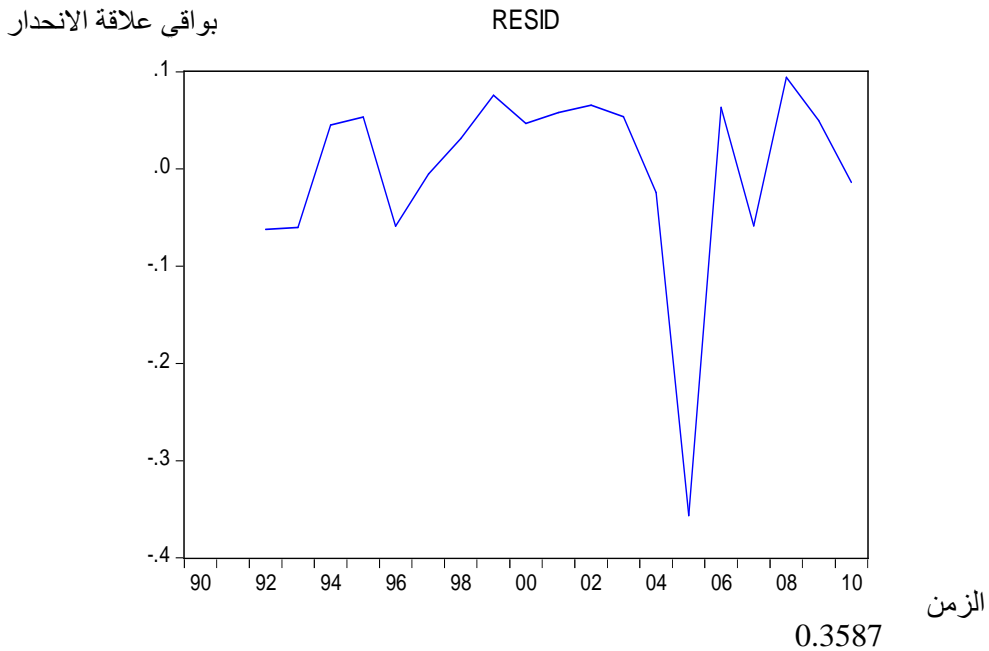
¹ (إذ ان متغير البواقي يبين اتجاه البطالة الدورية .

$$t : (4.975235) \quad (-4.732987)$$
$$P: [0.0001] \quad [0.0002]$$
$$Dw = 1.872439, \quad R^2=0.554468, \quad F = 22.40117 \quad P_F = 0.000166$$

نتائج التقدير تنسجم مع ان البطالة الهيكلية متناقصة . فان التغير في معدل البطالة متناقص عبر الزمن وبمعنوية عالية . ولدراسة البطالة الدورية، نحدد انحراف التطور الفعلي للبطالة عن اتجاهها العام عبر رسم بواقي العلاقة المقدره (1)، وكما يوضحها الشكل (2) .

الشكل -2-

اتجاه البطالة الدورية (انحراف التطور الفعلي للبطالة عن اتجاهها العام)



المصدر: نتائج EViews

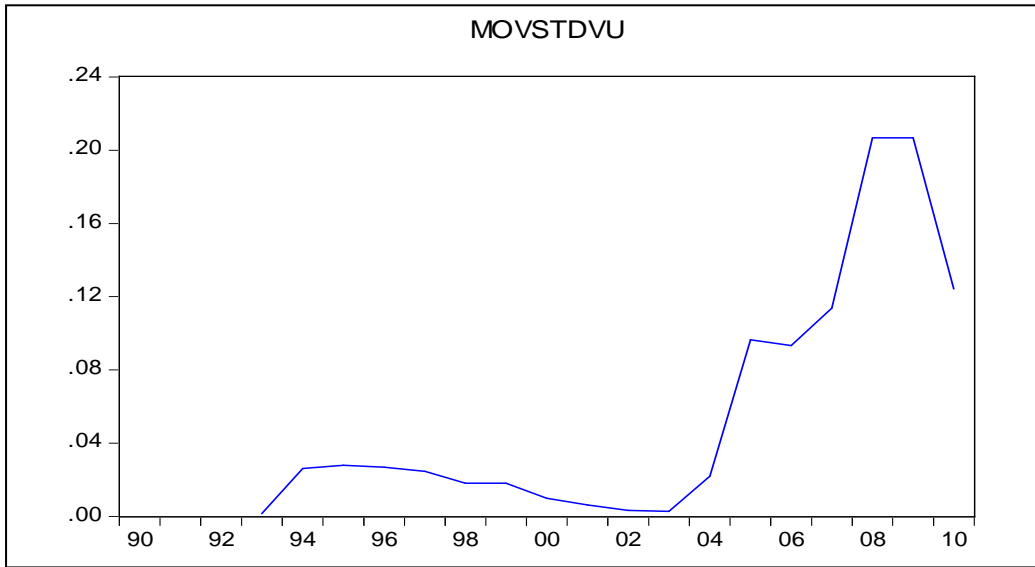
يتضح من الشكل أن التباين يتذبذب عبر الزمن. وعندما نستثني عام 2005 والذي وصل فيه الانحراف إلى أدنى ما يمكن -0.358 فان الانحراف عن المتوسط (الصفري) يكون محدوداً في

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

المجال (+0.6 ، - 0.6) وذلك مؤشراً على محدودية البطالة الدورية ، وذلك يعكس إمكان إهمالها. ولتحديد فيما إذا كان بالإمكان التنبؤ عن البطالة الدورية في المدى القصير ندرس الانحراف المعياري المتحرك للبواقي * والذي يوضحه الشكل -3- الذي يظهر تنذباً واضحاً مما يشير إلى التباعد Volatility للبطالة الدورية .

الشكل-3-

الانحراف المعياري المتحرك لبواقي التقدير .



الزمن

وهذا دليل على صعوبة التنبؤ بسلوك البطالة الدورية في الأمد القصير. مع التأكيد على ان دراسة البطالة الدورية والمتمثل بالبواقي لابد ان تكون مشفوعة بالتحقيق من استقرارها ، وسيتم الاعتماد على اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع وقد أظهرت النتائج عدم استقرار البواقي إحصائياً. كما في الجدول-2- وعدم الاستقرار مرده للأسباب التالية { وجود اتجاه عام ، إلى جانب العشوائية (أي عدم استقرار التباين) }.

الجدول-2.

اختبار ADF لبواقي علاقة انحدار-1.

ثابت واتجاه	$\Delta u =$	0.01218-	0.000877t-
			0.942776u _{t-1}
	T	(0.2218)	(-0.1962) (-3.8045)
			Critical ADF test statistic
			1% -4.5326
			5% -3.6736
			10% -3.2774

المصدر: رتبت اعتمادا على نتائج Eviews 7

تشير نتائج الجدول -2- إلى وجود جذر الوحدة . أي عدم استقرار البواقي . نستنتج من ذلك أن التحليل الإحصائي استطاع ان يميز بين الاتجاه العام (والذي يمكن رده إلى البطالة الهيكلية) وبين الدورات للسلسلة (التي تمثل البطالة الدورية) والتي بدورها تميز بين عدة مراحل من تطور معدلات البطالة .

ان مرحلة الارتفاع في معدلات البطالة لغاية 2003 في حين دورة البطالة تسير في الاتجاه العام نفسه ، كما ان دورة البطالة لم تتغير في مرحلة انخفاض معدل البطالة الفعلي فقد بقيت البطالة الدورية مستقرة عند مستواها الأول . بمعنى ان السياسة الاقتصادية المتبعة التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عجزت عن التحكم في الاتجاه العام للبطالة ، في حين بقيت البطالة الدورية على المستوى نفسه .

كما ان مرحلة بداية الانخفاض في معدلات البطالة صاحبه في الوقت نفسه تغيرات متزايدة للبطالة الدورية وذلك يؤكد العشوائية والتي تم استنتاجها من التحليل الإحصائي الذي أكد عدم الاستقرار(السكون) للبطالة عند المستوى . ان تطور معدلات البطالة تكمن خلفه مسببات على المستوى الكلي ، ويبقى التحليل الإحصائي غير ناجز لمعرفة هذه المسببات ، لذا لابد من الاستعانة بالتحليل الاقتصادي في هذا الصدد .

المعالجة الاقتصادية قياسياً :

أولاً : دراسة العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة .

ان النمو الاقتصادي هو تغير كمي يحدث في اتجاهين . الاتجاه الأول يرتبط بزيادة إنتاجية العمل ، والتي تسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية . والاتجاه الآخر يرتبط بزيادة فرص العمل وخلق فرص جديدة تعمل على انجاز خفض نسب البطالة ، لذا فالعلاقة بين النمو والبطالة تتعكس على صورة السياسة الاقتصادية المتبعة ، فهل ان السياسة الاقتصادية المتبعة هي من اجل تحفيز النمو أم لتخفيض البطالة .. (1)

ان الدراسات القياسية للعلاقات بين النمو الاقتصادي والبطالة لا تجزم على اتجاه عام موحد . ومدخلنا لهذه المعالجة الاقتصادية يكون لدراسة طبيعة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والانعطافات التي حدثت في مرحلة (1990 - 2010) ويبدأ التأثير السببي بين النمو والبطالة عندما يكون معدل النمو أعلى من المعدل الطبيعي أو الفعلي .

ان النمو الاقتصادي الحقيقي وكما يؤكد منطلق النظرية الاقتصادية يعد العامل الرئيس والمحفز للتعامل مع مشكلة البطالة ، إذ ان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي تعمل على توليد فرص جديدة للعمل مما تدفع إلى انخفاض مماثل في معدلات البطالة .

المدخل لهذه المعالجة الاقتصادية يكمن في دراسة طبيعة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والانعطافات التي حدثت خلال هذه المرحلة (1990 - 2010) ، ويتم ذلك من خلال التقدير الديناميكي لعلاقة الانحدار التي تربط بين معدل البطالة مقابل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وابعتماد آلية "VAR" متجه الارتباط الذاتي لدراسة السببية بين النمو الاقتصادي ونسب البطالة. ويعد كريستوفر سيمس (1980) أول من قدم نماذج VAR⁽²⁾. والصيغة المعيارية لنموذج VAR تتطلب ان تكون المتغيرات داخلية مستقرة مع تحديد مدد الإبطاء الكافية لكلا المتغيرين وعلى

(1) انظر معاوية احمد وهناء محمود . الأثر الاقتصادي للبطالة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع32، 2012، ص (200-201) .

2) "Macroeconomic and Reality" C.A.Sims, *Econometrica*, vol. 48 , pp(1-48), المقالة (2)

وفق عدة مؤشرات إحصائية منها نسبة الإمكان (LR) ومعيار اكيك (AIC) ومؤشر شوارتز (SC) ومؤشر معلومات هانان كوين (HQ) والنتائج في الجدول (3) تشير إلى ان مدد الإبطاء هي (1) لمعدل البطالة أما للنمو الاقتصادي فهي (صفر).

الجدول -3-

تحديد مدد الإبطاء لمعدل النمو ومعدل البطالة (VAR Lag Order Selection Criteria)

1) Endogenous variables: DFGDP

Exogenous variables: C

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-2.272708*	-2.226894*	-2.275181*	0.006019*	NA*	19.20145	0
-2.252391	-2.160762	-2.257336	0.006134	1.500170	20.05869	1
-2.172701	-2.035259	-2.180119	0.006648	0.621179	20.44095	2
-2.047980	-1.864723	-2.057871	0.007560	0.033020	20.46297	3
-2.140914	-1.911843	-2.153277	0.006946	2.424472	22.22622	4

2) Endogenous variables: LOGU

Exogenous variables: C

-1.014444	-0.970304	-1.019316	0.021130	NA	9.664188	0
-1.865102*	-1.776821*	-1.874846*	0.008990*	14.59765*	17.93619	1
-1.743621	-1.611200	-1.758237	0.010129	0.014540	17.94502	2
-1.805599	-1.629037	-1.825087	0.009524	2.398459	19.51324	3
-1.776651	-1.555948	-1.801010	0.009843	1.122843	20.30859	4

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: نتائج 7 Eviews

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

ولتحديد اتجاه السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة يتم استعمال سببية كرينجر .

$$\text{Logu} = c_1 + c_2 \text{logu}(-1) + c_3 \text{logu}(-2) + c_4 \text{dfgdp}(-1) + c_5 \text{dfgdp}(-2)$$

$$\text{Dfgdp} = c_6 + c_7 \text{dfgdp}(-1) + c_8 \text{dfgdp}(-2) + c_9 \text{logu}(-1) + c_{10} \text{logu}(-2)$$

وتوضح النتائج المعروضة في الجدول (4) عدم وجود علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي وبين معدل البطالة . وهذا يشير إلى صدمات العرض التي تؤثر في الإنتاج لكنها لا تؤثر في البطالة ، وهذا يؤكد ان السياسات الاقتصادية قد لا تعمل على تخفيض البطالة إذا كان الاقتصاد معرضاً بشكل متواصل إلى صدمات العرض أو صدمات الطلب كما هو الاقتصاد العراقي .

الجدول - 4 نتائج اختبار السببية

Wald test

Equation: $\text{dfgdp} = F(c, \text{dfgdp}(-1), \text{dfgdp}(-2), \text{Logu}(-1), \text{logu}(-2))$

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.2509	(2, 13)	1.541007	F-statistic
0.2142	2	3.082014	Chi-square

Null Hypothesis: $C(4)=C(5)=0$

Null Hypothesis Summary :

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
0.294909	-0.285538	C(4)
0.260968	0.039166	C(5)

Equation: $\text{logu} = f(c, \text{logu}(-1), \text{logu}(-2), \text{dfgdp}(-1), \text{dfgdp}(-2))$

Probability	Df	Value	Test Statistic
-------------	----	-------	----------------

0.7712	(2, 13)	0.265132	F-statistic
0.7671	2	0.530264	Chi-square

Null Hypothesis: $C(4)=C(5)=0$

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
0.164687	-0.077130	C(4)
0.152197	0.066332	C(5)

المصدر: نتائج Eviews 7

ثانياً : النموذج القياسي لدراسة البطالة في العراق (1990 – 2010)

الجانب الآخر من التحليل الاقتصادي يعتمد على صياغة نموذج قياسي يظهر فيه المتغير المعتمد وهو معدل البطالة والمتغيرات أو العوامل التي تمكن من تخفيض حجم البطالة في المدى القصير والبعيد واضعين نصب أعيننا أهداف التنمية الاقتصادية المحددة مسبقاً . إذ إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة يجب ان يراعى فيها ما يتفق والمنطق الاقتصادي بالدرجة الأولى ، كما يتم الاستئناس بالدراسات التطبيقية السابقة وخاصة لأقطار لها الظروف نفسها وبمرحلة التطور الاقتصادي نفسها . وقد أكدت الدراسات السابقة متغيرات عديدة ومنها ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي FGDP، والكتلة النقدية (M_1) ، والتضخم (INF) ، وعدد السكان النشيطين (POP) هذا إلى جانب متغيرات أخرى متمثلة بالنفقات العامة (GOV) ، وحجم الاستثمار والأمن والاستقرار وغير ذلك ولكن عدم توافر بيانات ملائمة جعلت الدراسة تقتصر على بعض ما متوافر منها .

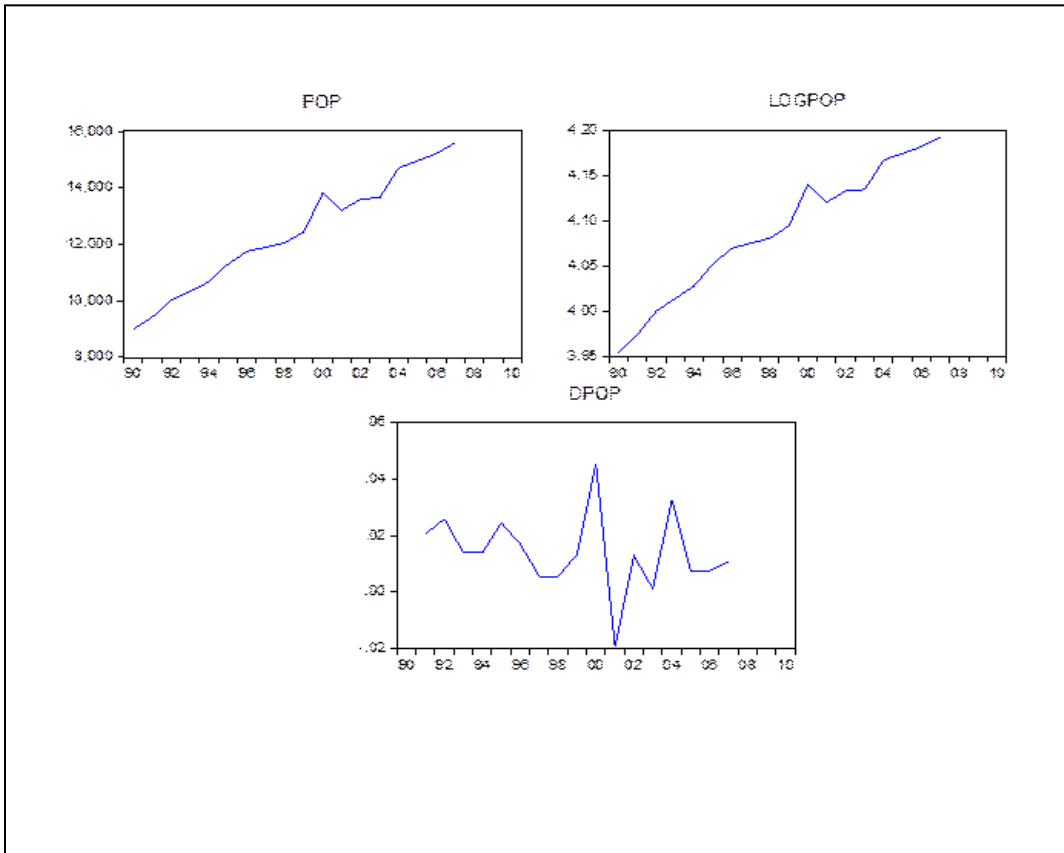
ان ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي تترتب عليها زيادة في أعداد السكان النشيطين ومع عدم قدرة الطلب على العمل لتغطية هذه الزيادة ستؤدي حتماً إلى زيادة في حجم البطالة ومعدلها . فالاختلال بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي للبلد هو جوهر البطالة فنجد ان عدد السكان النشيطين سنة 1990 هو (8987.00) ألف شخص ارتفع ليصل إلى (15598) ألف

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

شخص عام 2007 . والزيادة مستمرة إذ وصلت إلى 33330 ألف شخص عام 2011 والشكل (4) يبين تطور عدد السكان النشيطين في العراق للسنوات (1989-2010).

الشكل-4.

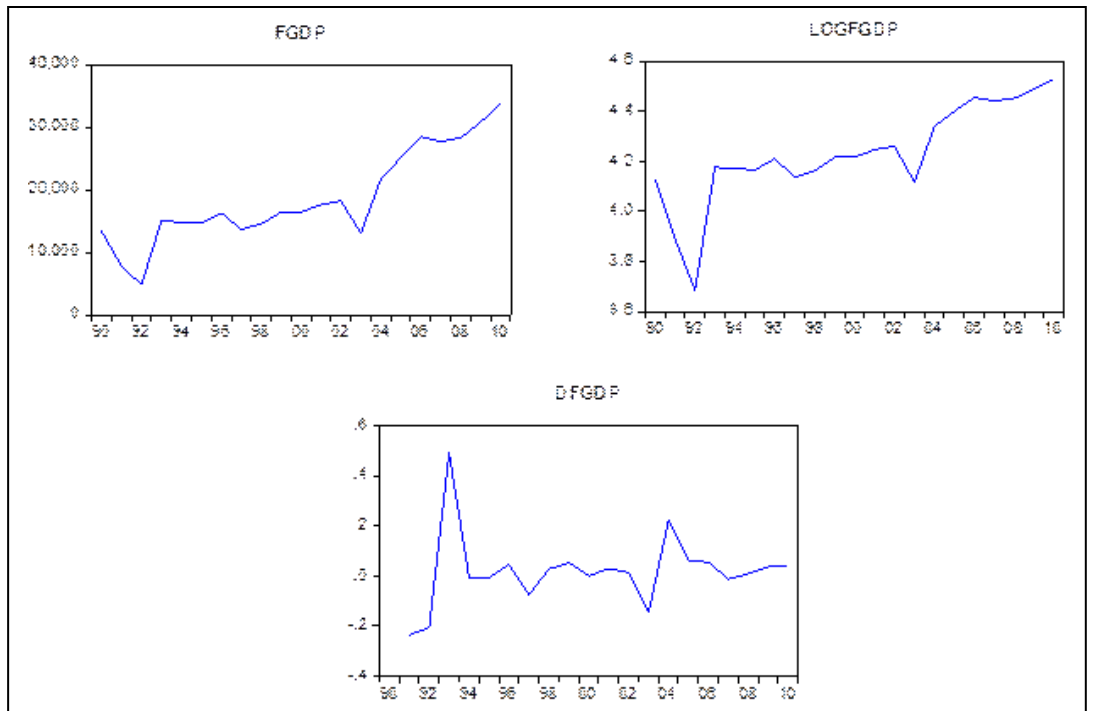
تطور عدد السكان النشيطين في العراق للسنوات (1989-2010).



pop=عدد السكان النشيطين، logpop=لوجاريتم (pop)، الفرق الاول (logpop)=dpop
وما يمكن قوله ان زيادة حجم السكان النشيطين تؤدي إلى تفاقم البطالة وعليه في هذا السياق فان هناك علاقة طردية بين حجم البطالة وحجم السكان .

وفيما يخص بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أول ملاحظة ان معدل نمو الناتج متذبذب في التسعينات وشهد انخفاضاً ملموساً يقابلها ارتفاعاً في معدلات البطالة مع ارتفاع ملحوظ للاعوام 2004- 2010 وكما يوضحها الشكل - 5 - .

الشكل-5 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



Fgdp = الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

وعليه يمكن الربط بان زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي أدى على وفق منطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة . وبالتالي فان العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية . في حين أن العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه.على وفق المنطق الاقتصادي التقليدي تكون العلاقة عكسية غير ان الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

وبسبب وجود التشوهات السعرية واختلال الأسواق فان العلاقة طردية حيث ان حجم البطالة يزداد مع ارتفاع معدلات التضخم . إن مدرسة النقديين تعد التضخم من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود الحقيقية، وأن العلاقة بين التضخم والطلب على النقود علاقة عكسية، كما أشار فريدمان لذلك، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وزيادة الطلب على الأرصدة العينية للمحافظة على القوة الشرائية. وبالتالي يدخل معدل التضخم كمتغير تكلفة الفرصة بديلة للاحتفاظ بالنقود. وأيدت الدراسات التطبيقية هذه العلاقة .

ان ظاهرة التضخم برزت بشكل واضح في الاقتصاد العراقي منذ عام 1990 وما بعدها فظروف الحصار جرت السياسة الاقتصادية إلى إصدار نقدي كبير لسد الطلب على الإنفاق الجاري والاستثماري ، ولم يواكب ذلك ارتفاع مساو له في الناتج المحلي الإجمالي فخلق ضغوطاً تضخمية والبحث يعني بدراسة معدل البطالة الذي يستقر فيه مستوى التضخم .

أما فيما يخص الإنفاق العام يعد من العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي ، فهو الأداة الرئيسة للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لحفز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة فزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى التخفيض من معدلات البطالة .

ان مدة الدراسة (1990 - 2010) تضم مراحل مختلفة ، إذ تتضمن مرحلة العقوبات الاقتصادية ومرحلة التدمير بسبب اجتياح قوات التحالف مع أمريكا عام 2003 ، وعليه فان طبيعة الإنفاق العام والتخصيصات المالية متباينة على وفق طبيعة الظروف التي عاشها العراق وفي سنوات العقوبات فان معدل الإنفاق العام كان متذبذباً بشكل ساكن ، غير ان بعد أحداث 2003 ومع ارتفاع أسعار النفط فان الإنفاق العام تزايد وبشكل كبير وذلك من شأنه يسهم في زيادة الطلب الفعال وهو ما يزيد من إمكان توافر فرص العمل وزيادة التوظيف وبذلك تقلص البطالة . ومن زاوية أخرى نجد ان مصادر الإنفاق في الاقتصاد العراقي تميزت بتعددتها وعدم اقتصارها على النفقات الحكومية المعلومة (المنشورة) . فهناك الإنفاق الأجنبي على الأنشطة السياسية والعسكرية . والإنفاق الآخر المتصل بالفساد وهدر المال العام . لذا نجد اختلاف العلاقة بين كمية النقود المتداولة (الذي يمثل قوى الطلب الكلي) وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي (الذي يمثل قوى العرض الكلي) ففي الوقت الذي زاد فيه حجم المعروض النقدي بنسبة 52% فان حجم الناتج المحلي الإجمالي ازداد بنسبة 26% فقط (عام 2005) . فائض الطلب هذا قاد إلى ارتفاع الأسعار والى ظهور الفجوة التضخمية .

فالأسواق العراقية عانت من كتلة نقدية كبيرة للسنوات (2003 - 2005) قدرت 5.7 ، 10.1 ، 11.3 ترليون دينار على التوالي . لذا فان جميع مصادر الإنفاق في العراق اسهمت في زيادة المعروض النقدي الاستهلاكي دون ان تسهم في زيادة مرغوبة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة التضخم من جانب ، ومن جانب آخر في خلق فرص عمل جديدة لامتناس البطالة ، بمعنى جعلت الإنفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرته الإنتاجية . وتكمن أهمية الدراسة الاقتصادية القياسية في تقدير مساهمة كل عنصر من العناصر المسببة في ظاهرة البطالة. وبفعل التأثيرات المتعددة والمتشابكة لا بد من دراسة التأثير ضمن تقنية الانحدار الذاتي الاتجاهي (VAR) . ويتشكل نموذج (VAR) من مجموعة من المعادلات ، يتحدد كل متغير من متغيراته كدالة خطية بقيمة السابقة وقيم المتغيرات الأخرى المتباطئة وعلى وفق الآتي :

$$X_t = \sum_{i=1}^p A_i X_{t-i} + \epsilon_t$$

حيث ان المتجه X_t تمثل معدل البطالة u ، معدل التضخم السنوي INF ، السكان النشيطين pop ، والإنفاق العام GOV وجميع المتغيرات بصيغة اللوغاريتم . ولتقدير النموذج لا بد من أتباع الآتي :-

1- استخدام طرائق الاختبار المتوافرة (PP ,ADF ,Q-statistic , correlogram)

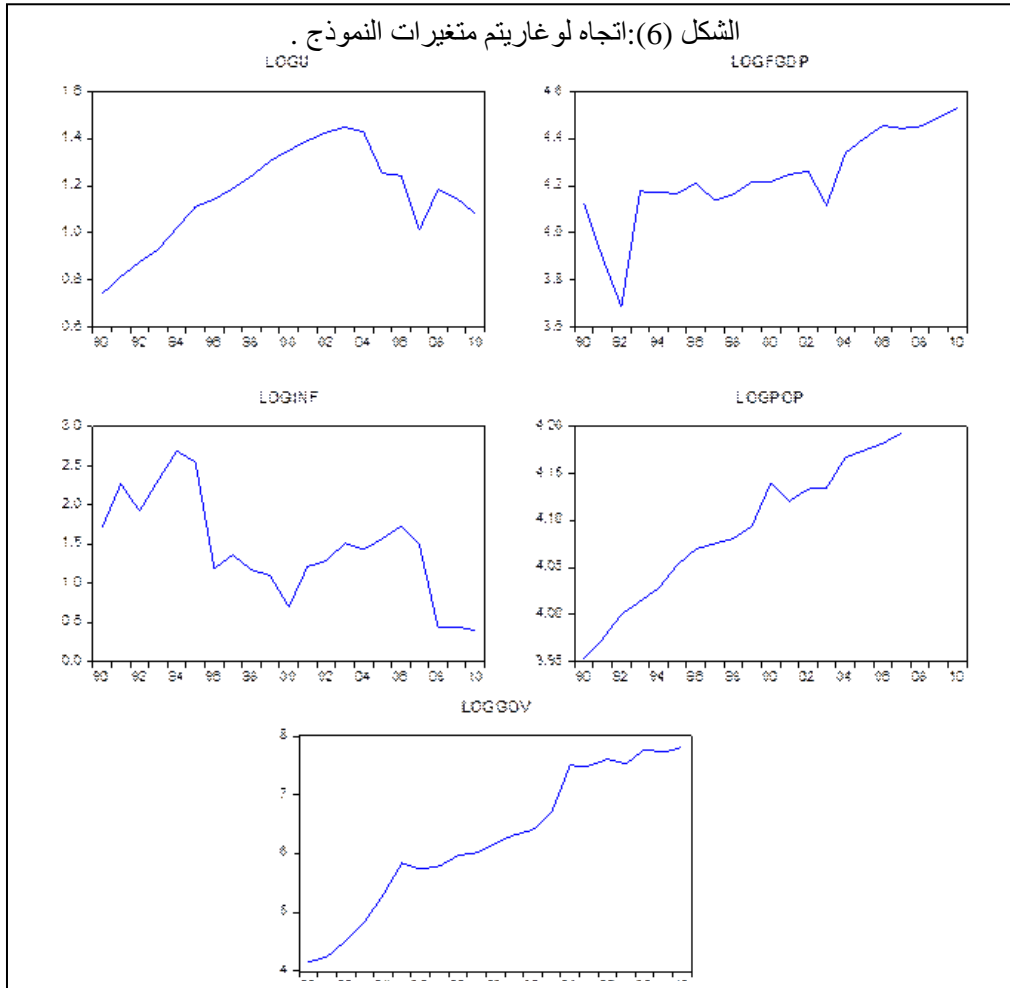
لاختبار استقرار (سكون) سلاسل المتغيرات وتحديد درجة تكاملها.

2- فإذا تحقق ان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) : (1) $X_t \sim I(1)$ لا بد من التحقق من تناظر التكامل $co\ integration$ وذلك باستعمال اختبار EG ذي الخطوتين واختبار Johansen والذي يستدعي تحديد مدد الإبطاء لمتغيرات النموذج . وسيتم اعتماد الثاني لميزاته عن اختبار EG .

3- إذا جميع المتغيرات Cointegrated نستخدم (VECM) أما إذا لم تكن Cointegrated (Cointegrated) فيتم استعمال (unrestricted) متجه الارتباط الذاتي غير المقيد

تطبيق المنهجية القياسية الديناميكية للنموذج القياسي

من خلال رسم السلسلة لكل متغير من متغيرات النموذج اتضح ان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وكما في الشكل (7) كما ان رسم دالة الارتباط الذاتي تؤكد عدم استقرار المتغيرات فضلاً عن ان إحصاءة Q-statistics معنوية باحتمال 5% ومدد إبطاء (12) مدة إبطاء لجميع المتغيرات و(5) مدد إبطاء لسلسلة متغير السكان النشيطين ، وكما يعرضها الجدول (6) :



الجدول -5.
الارتباط الذاتي لسلاسل متغيرات النموذج

LOGU

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.794	0.794	15.243	0.000
		2	0.630	-0.003	25.334	0.000
		3	0.422	-0.209	30.124	0.000
		4	0.207	-0.187	31.345	0.000
		5	0.038	-0.044	31.388	0.000
		6	-0.111	-0.075	31.786	0.000
		7	-0.232	-0.101	33.650	0.000
		8	-0.331	-0.117	37.716	0.000
		9	-0.399	-0.088	44.115	0.000
		10	-0.433	-0.066	52.363	0.000
		11	-0.428	-0.034	61.214	0.000
		12	-0.383	-0.007	69.074	0.000

LOGFGDP

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.678	0.678	11.108	0.001
		2	0.373	-0.161	14.641	0.001
		3	0.106	-0.148	14.944	0.002
		4	0.010	0.090	14.947	0.005
		5	-0.201	-0.362	16.166	0.006
		6	-0.215	0.181	17.660	0.007
		7	-0.160	0.043	18.538	0.010
		8	0.003	0.072	18.538	0.018
		9	0.045	-0.001	18.620	0.029
		10	0.121	0.028	19.265	0.037
		11	0.115	-0.030	19.904	0.047
		12	0.131	0.036	20.831	0.053

LOGINF

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (2010-990)

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.670	0.670	10.839	0.001
		2 0.416	-0.060	15.238	0.000
		3 0.293	0.069	17.545	0.001
		4 0.205	-0.010	18.741	0.001
		5 0.167	0.050	19.580	0.001
		6 0.102	-0.059	19.915	0.003
		7 -0.012	-0.122	19.919	0.006
		8 -0.002	0.111	19.920	0.011
		9 -0.056	-0.139	20.047	0.018
		10 -0.098	-0.010	20.467	0.025
		11 -0.033	0.117	20.520	0.039
		12 -0.134	-0.259	21.488	0.044

LOGGOV

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.853	0.853	17.580	0.000
		2 0.693	-0.128	29.792	0.000
		3 0.529	-0.106	37.314	0.000
		4 0.388	-0.022	41.593	0.000
		5 0.259	-0.062	43.616	0.000
		6 0.165	0.025	44.496	0.000
		7 0.048	-0.187	44.574	0.000
		8 -0.031	0.043	44.611	0.000
		9 -0.091	-0.015	44.943	0.000
		10 -0.165	-0.163	46.135	0.000
		11 -0.238	-0.074	48.872	0.000
		12 -0.307	-0.105	53.929	0.000

LOGPOP

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.805	0.805	13.716	0.000
		2 0.631	-0.048	22.671	0.000
		3 0.473	-0.060	28.031	0.000
		4 0.323	-0.078	30.719	0.000
		5 0.192	-0.058	31.743	0.000
		6 0.073	-0.074	31.902	0.000
		7 -0.021	-0.034	31.916	0.000
		8 -0.149	-0.202	32.720	0.000
		9 -0.242	-0.044	35.059	0.000
		10 -0.317	-0.084	39.591	0.000
		11 -0.328	0.069	45.118	0.000
		12 -0.374	-0.190	53.503	0.000

وتشير نتائج الجدول (5) من خلال الارتباط الذاتي لسلاسل المتغيرات المدروسة وكذلك اختبار (Q-statistics) إلى عدم الاستقرار (السكون) . أما اختبار جذور الوحدة باعتماد اختبار دكي - فولر الموسع ، فقد تأكد عدم استقرار المتغيرات بالمستوى ولكنها تستقر عند الفرق الأول . ويمكن ملاحظة ذلك من نتائج الجدول (6) .

الجدول -6.

اختبار ADF: الفرضية الصفرية : تحتوي السلسلة على جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغير	المستوى	الفرق الاول
السكان النشيطون Log pop	الاحصاء النموذج prob. 0.413907 trend&con. 0.124	الاحصاء النموذج prob. -5.538468 con. 0.0005
الانفاق العام Log Gov	con . -1.370 0.5756	con -3.9419. 0.008
الناتج المحلي الحقيقي Log FGDP	-4.30434 trend&con 0.0146	
التضخم Log INF	-4.769 = 0.0084	
معدل البطالة Log u	con. -2.203066 0.2112	trend&con. -5.7325 0.0010

المصدر : نتائج برنامج eviews7

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

وبذلك فان المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ هي معدل البطالة ، السكان النشيطين ، والإنفاق العام ، والتضخم . وهذا الاستنتاج ينسجم مع النظرية القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى (Level) ولكنها تستقر عند الفرق الأول وكما يوضحها الجدول (6) على وفق ADF ، والجدول (7) على وفق فيليبس- بيرون (P-P).

الجدول -7-

اختبار pp: الفرضية الصفرية : تحتوي السلسلة على جذر أحادي لمتغيرات النموذج

المتغير	المستوى	الفرق الاول
السكان النشيطون Log pop	prob. الاحصاءة النموذج trend & con 0.1244	prob. الاحصاءة النموذج con. -6.4854
الانفاق العام Log Gov	-1.398 = 0.5642	-4.1538 trend&con. 0.0206
الناتج المحلي الحقيقي Log FGDP	-4.3015 = 0.0147	
التضخم Log INF	-2.405164 = 0.3659	-4.66213 = 0.0078
معدل البطالة Log u	-2.18018 con. 0.2187	-5.70147 = 0.0011

المصدر : نتائج برنامج 7 eviews

1- اختبار علاقة الأجل الطويل للمتغيرات (Cointegration Test)

تطلب ذلك تحديد مدد الإبطاء بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية وبمساعدة البرنامج (7 eviews). ويتضح ان مدة الإبطاء المثلى هي (1) عدا المتغير السكان النشيطين مدة الإبطاء المثلى هي (4) كما يبينها الجدول (8).

الجدول -8. مدد الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

!Error

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LOG(U) LOG(POP) LOG(INF) LOG(GOV) LOG(FGDP)

Exogenous variables: C

Date: 10/29/14 Time: 12:51

Sample: 1990 2010

Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-22.82896	NA	2.23e-05	3.478619	3.720053	3.490983
1	35.35174	72.72587*	4.27e-07	-0.668967	0.779637	-0.594787
2	81.83898	29.05453	1.14e-07*	-3.354873*	-0.699099*	-3.218876*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

ولاختبار إمكان الاستقرار عند المدى الطويل تم استعمال اختبار جوهانسن (Johansen) ونتائج الاختبار تم تلخيصها في الجدول (9):

الجدول - 9

اختبار جوها نسن لتناظر التكامل لتغيرات النموذج

GOV Series: LOGU LOGPOP LOGINF LC
2 lags: 1 to interval (in first difference)

n Rank Test (Trace) cted Cointegrati Unrest

Prob. **	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0006	47.85613	76.44749	0.944168	None *
0.1797	29.79707	24.51004	0.642945	At most 1
0.6988	15.49471	5.972460	0.282317	At most 2
0.9693	3.841466	0.001364	7.58E-05	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob. **	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0006	27.58434	51.93746	0.944168	None *
0.1116	21.13162	18.53758	0.642945	At most 1
0.6169	14.26466	5.971095	0.282317	At most 2
0.9693	3.841466	0.001364	7.58E-05	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

وتشير نتائج الاختبار الى ان عدد المعادلات متناظرة التكامل هي معادلة واحدة باستعمال اختبار (Unrestricted Cointegration Rank Test) (Trace test) و (Maximum Eigenvalue) بمعنى توجد علاقة تناظر طويلة الأمد بين المتغيرات .
وبذلك يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) . ولتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات لتحديد المتغيرات الداخلية (ENDOGENOUS) والخارجية (EXOGENOUS) .
المنطق النظري يشير إلى ان المتغيرات الداخلية هي متغيرات تتأثر فيما بينها وتتأثر بالمتغيرات الخارجية في حين لا تؤثر فيها . ومن الجانب الآخر فأن المتغيرات الخارجية تؤثر بالمتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر فيما بينها . وعلى وفق هذا المنطق ويعتماد سببية كرينجر الثنائية تم تحديد المتغير المعتمد في النموذج وهو (Log U) والمتغيرات الخارجية هي [LogGOV,LogINF,LogPOP]

وبذلك فان تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتمثل بالمعادلة :

الخيار الأول:

$$D(\text{LOGU}) = C(1) * (\text{LOGU}(-1) - 91.2113359445 * \text{LOGPOP}(-1) + 0.0656561109439 * \text{LOGINF}(-1) + 7.48054034943 * \text{LOGGOV}(-1) + 326.421428436) + C(2) * D(\text{LOGU}(-1)) + C(3) * D(\text{LOGPOP}(-1)) + C(4) * D(\text{LOGINF}(-1)) + C(5) * D(\text{LOGGOV}(-1)) + C(6)$$

ومعادلة التقدير على وفق 7 EVIEWS :

الجدول – 10 –

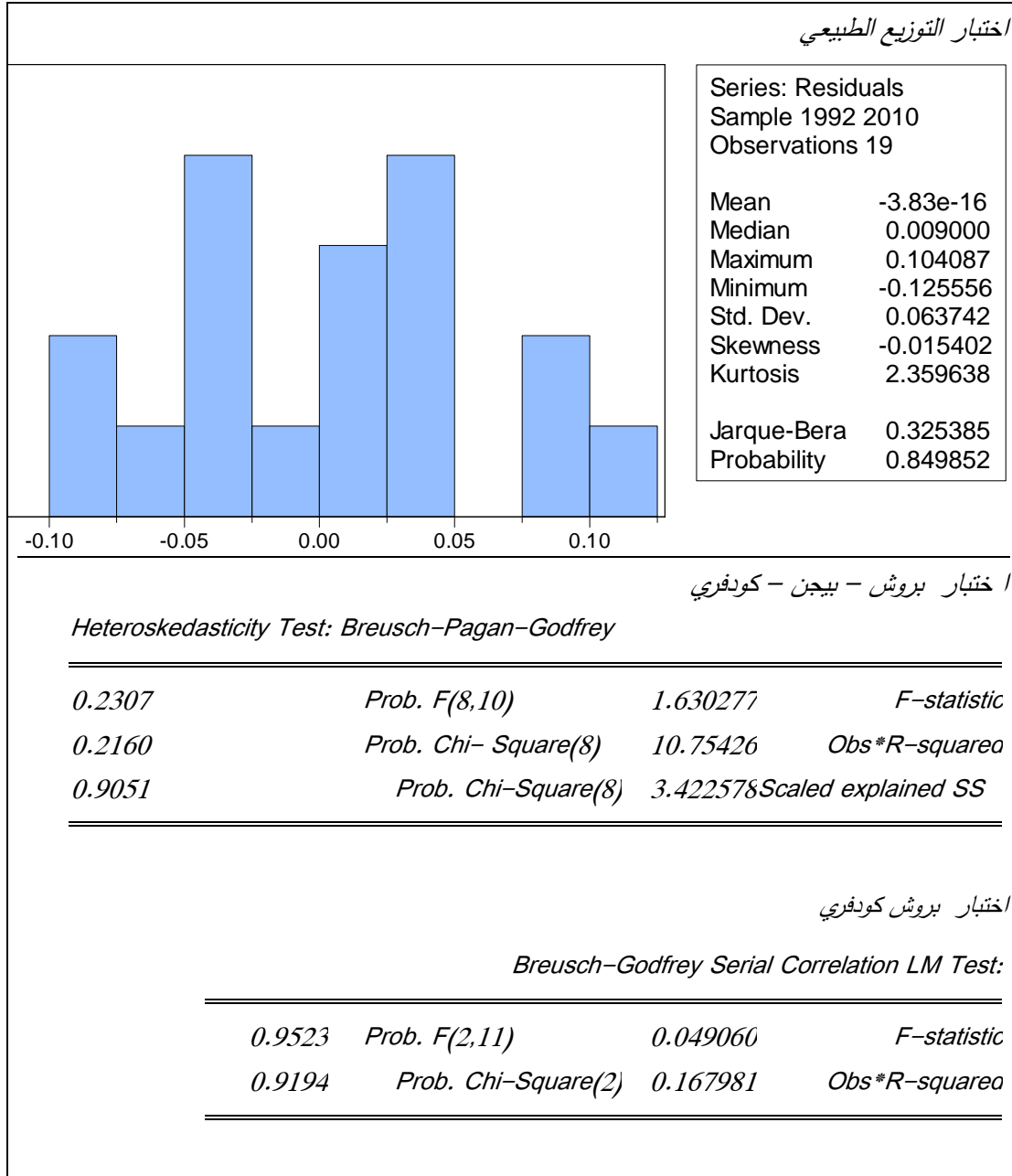
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

$$D(\text{LOGU}) = C(1) * (\text{LOGU}(-1) - 91.2113359445 * \text{LOGPOP}(-1) + 0.0656561109439 * \text{LOGINF}(-1) + 7.48054034943 * \text{LOGGOV}(-1) + C(4) * \text{OGPOP}(-1) - 326.421428436) + C(2) * D(\text{LOGU}(-1)) + C(3) * D(\text{LOGGOV}(-1)) + C(6) * D(\text{LOGINF}(-1)) +$$

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0043	-3.456445	0.011864	-0.041006	C(1)
0.0850	-1.864591	0.280756	-0.523495	C(2)
0.1152	-1.688172	1.935398	-3.267286	C(3)
0.1730	-1.441722	0.049163	-0.070880	C(4)
0.2840	1.117517	0.126869	0.141778	C(5)
0.1685	1.458145	0.026836	0.039131	C(6)
0.014014	Mean dependent var	0.531419	R-squared	
0.093118	S.D. dependent var	0.351195	Adjusted R-squared	
-2.090442	Akaike info criterion	0.075005	S.E. of regression	
-1.792198	Schwarz criterion	0.073134	Sum squared resid	
-2.039967	Hannan-Quinn criter.	25.85920	Log likelihood	
2.033874	Durbin-Watson stat	2.948664	F-statistic	
		0.053923	Prob(F-statistic)	

أما نتائج الاختبارات القياسية المتعلقة بتشخيص بواقي علاقة التقدير فتم عرضها في الجدول (11):

الجدول - 11 -
اختبارات تشخيص البواقي



المصدر : نتائج (EViews 7)

التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (1990-2010)

ويتضح من النتائج الآتي :

1- أن معامل التحديد يقيس 53% من التغيرات الإجمالية، وان الاحصاءة F معنوية لمستوى دلالة 5.329%، واحصاءة درين واطسون تدل على ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي من نمط $AR(1)$.

2- ان اختبارات المصادقية للبواقي تشير إلى الأمور التالية :

- ان اختبار Breusch-Godfrey يؤكد خلو النموذج من الارتباط الذاتي لبواقي التقدير .
- وان اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) يشير إلى ان النموذج خالٍ من مشكلة عدم التجانس .
- اختبار جاركا - بيرا يوضح ان افتراض البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً لا يمكن رفضه .

3- ان معامل تعديل الخطأ ($c_1 = -0.041006$) سالب وبمعنوية أقل من 5% . فهو يقيس سرعة التعديل إلى التوازن في المدى الطويل . وذلك يدل على ان 0.4% هي سرعة التعديل إلى التوازن في المدى الطويل . وهي سرعة محدودة جداً .

4- أما مرونة المدى القصير فأغلبها غير مهمة إحصائياً، عدا مرونة البطالة بالنسبة لمتغير عدد السكان النشيطين لسنة سابقة ، كما ان اختبار والد (Wald Test) يؤكد عدم المعنوية المشتركة لمرونة الأمد القصير ، وهذه النتيجة تبين ان السياسات الاقتصادية المتبعة بعيدة عن لجم البطالة في الأمد الطويل.

الخيار الثاني : لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة استخدمت آلية أسلوب سببية كرينجر . ولم تختلف النتائج كثيراً عما توصلت إليه أنفاً . فالنتائج التي رصدت في الجدول - 12 - تشير إلى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة وهذه النتيجة تعزز العشوائية في السياسات المستخدمة . كما يفسر ان الارتفاع في معدلات البطالة يرفع من حجم إعانات الدولة للشباب دون خلق وظائف حقيقية منتجة . وهذا بدوره يحفز على وضع برامج بحثية جادة لخلق مسارات حقيقية للقضاء على البطالة .

الجدول - 12 -

نتائج سببية كرى نجر Pair wise Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/25/14 Time: 17:11			
Sample: 1990 2010			
Lags: 4			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7256	0.51791	17	LOGPOP does not Granger Cause LOGU
0.7634	0.46049		LOGU does not Granger Cause LOGPOP
0.4742	0.97006	17	LOGINF does not Granger Cause LOGU
0.3287	1.36043		LOGU does not Granger Cause LOGINF
0.0425	4.10601	17	LOGGOV does not Granger Cause LOGU
0.7499	0.48087		LOGU does not Granger Cause LOGGOV
0.3209	1.38658	17	LOGFGDP does not Granger Cause LOGU
0.6812	0.58737		LOGU does not Granger Cause LOGFGDP
0.7938	0.41485	17	LOGINF does not Granger Cause LOGPOP
0.4119	1.11835		LOGPOP does not Granger Cause LOGINF
0.6946	0.56613	17	LOGGOV does not Granger Cause LOGPOP
0.2168	1.82806		LOGPOP does not Granger Cause LOGGOV
0.1487	2.28518	17	LOGFGDP does not Granger Cause LOGPOP
0.0176	5.74874		LOGPOP does not Granger Cause LOGFGDP
0.3397	1.32469	17	LOGGOV does not Granger Cause LOGINF
0.3761	1.21505		LOGINF does not Granger Cause LOGGOV
0.0757	3.20018	17	LOGFGDP does not Granger Cause LOGINF
0.7270	0.51571		LOGINF does not Granger Cause LOGFGDP
0.1686	2.12921	17	LOGFGDP does not Granger Cause LOGGOV
0.1960	1.94694		LOGGOV does not Granger Cause LOGFGDP

أهم استنتاجات البحث :

- 1- البطالة الهيكلية متناقصة ، في حين ان التقلبات في البطالة تعكس البطالة الدورية والتي أظهرت المعالجة الإحصائية صغر حداثها وصعوبة التنبؤ بسلوكها في الأمد القصير .
- 2- أوضح أسلوب المعالجة القياسية باعتماد منهج السببية وعدم وجود علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي وبين معدل البطالة وهو استنتاج على ان السياسات الاقتصادية المستخدمة غير فعالة في تخفيض معدلات البطالة حيث ان الاقتصاد العراقي معرض وبشكل متواصل الى صدمات في العرض وكذلك في الطلب للظروف الهيكلية والأمنية الخاصة للقطر .
- 3- ان الحد الثابت له دلالة إحصائية في النموذج للبطالة مما يدل وجود معدل بطالة والذي يصطلح عليه اقتصاديا " معدل البطالة الطبيعي " .
- 4- تقنية نماذج تصحيح الخطأ (VECM) تعتمد على مجموعة من المتغيرات ومميزتها النسبية على التقنيات التقليدية أنها تراعي فرضية السكون (الاستقرار) للسلاسل الزمنية وآلية التعديل للتوازن بعيد المدى . قد أكدت النتائج في أفضل الأحوال على أن ضعف العلاقة السببية طويلة الأمد بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى هو دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية المستخدمة في معالجة البطالة .
- 5- عدم وجود توازن طويل الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي . فقد توصل البحث إلى عدم وجود تكامل متزامن بين البطالة والنمو الاقتصادي .

مصادر البحث :

- 1- أحمد دنيا شوقي ، "الإسلام والتنمية الاقتصادية"،دار الفكر العربي ، الكويت ، 1979 ، ص 308.
- 2- عبد الرحيم شعبي وشكوري محمد ، "البطالة في الجزائر : مقارنة تحليلية وقياسية " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت . بحوث المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية . في جمهورية مصر العربية .
- 3- عدنان مصطفى "البطالة والتشغيل في العراق : تحليل من منظور النوع الاجتماع ومشاركة المرأة في سوق العمل " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت . بحوث المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية . في جمهورية مصر العربية .
- 4- عماد موسى ، "النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية : مدى ملائمة قانون أوكن" المعهد العربي للتخطيط ، الكويت . بحوث المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية . في جمهورية مصر العربية .
- 5- محمد جلال مراد،"البطالة والسياسات الاقتصادية"،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- 6- معاوية احمد وهناء محمود . الأثر الاقتصادي للبطالة حالة مجلس التعاون لدول الخليج، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،(32، 2012، ص (200-201) .
- 7- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة .

8-Patterson,K."An Introduction to Applied Econometrics:

Time Series Approach " ,New York,Palgrave,2002.

9- Green ,William H . , " Econometrics Analysis " , 5th edition, USA ,Prentice Hall ,2003.

10- C.A.Sims, "Macroeconomics & Reality " , Econometrica ,vol48, no. 1 ,pp(1-48).